المحور الثالث: آليات مكافحة الفساد الإداري في الجزائر

تهدف هذه الدراسة من خلال هذا المحور إلى التعرف على الآليات والاستراتيجيات التي طبقتها الدولة الجزائرية من أجل مكافحة الفساد الإداري، انطلاقا من خلال السنوات الماضية حيث عرفت الجزائر العديد من قضايا الفساد الخطيرة وسجلت ولا زالت تسجل قيم منخفضة في مؤشر مدركات الفساد المشار إليه سابقا.

حيث توصلت الدراسة إلى أن الجزائر عملت على الوقاية ومكافحة الفساد الإداري على مستويين: دوليا: من خلال توقيعها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، اتفاقية الاتحاد الافريقي والاتفاقية العربية، أما محليا: من خلال استحداث مجموعة من القوانين أهمها القانون رقم 01/06 الذي يحدد مختلف جرائم الفساد وعقوباتها وانشاء الهيئات والمؤسسات الوطنية التي تعمل على الوقاية من الفساد لمتابعة والتحقيق في قضايا الفساد، مثل خلية الاستعلام المالي، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ومحاربته، الديوان المركزي لقمع الفساد، السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته المستحدثة مؤخرا بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020.

أما عن الأهداف الخاصة بهذا المحور فهي كالآتي:

- هنا يقوم الطالب بتسليط الضوء على مختلف النصوص القانونية التي نظمت مختلف الآليات لمكافحة الفساد واستنتاج العلاقة التي تربط فيما بينهما.
- قيام الطالب باستقراء وتحليل مختلف النصوص القانونية المنظمة لآليات مكافحة الفساد وتسليط الضوء على ما حملته الإصلاحات التشريعية فيما يخص النصوص الصادرة حديثا والمعاصرة.
- التعرف على واقع الفساد الإداري في الجزائر والتعرف على الجهود الجزائرية المبذولة في مجال مكافحة الفساد الإداري.

يتم معالجة هذا المحور فيما يلي:

المطلب الأول: الآليات الوقائية المتبعة لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر.

الفرع الأول: الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر.

الفرع الثاني: الآليات المؤسساتية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر.

المطلب الثاني: الآليات الإجرائية المستحدثة لمكافحة جرائم الفساد في ظل القانون رم 01/06

الفرع الأول: أساليب التحري الخاصة

الفرع الثاني: الأحكام الخاصة بالتعاون الدولي واسترداد الموجودات.